الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

بتوجيه من الرئيس الأسـد.. مكافأة شهرية 10000 ليرة لمقاتلي الجيش العربي السوري .. مجلس الشعب يستمع من الحكومة إلى ما تم إنجازه لخدمة المواطن والخطط المستقبلية للتعامل مع تداعيات الحرب الإرهابية

دمشق
سانا- الثورة
صفحة أولى
الثلاثاء 9-6-2015
عقد مجلس الشعب جلسته الثانية من الدورة العادية العاشرة من الدور التشريعي الاول أمس برئاسة رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام وحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي وأعضاء الحكومة.

ولفت اللحام في كلمة له خلال افتتاح الجلسة إلى أن الجلسة تناقش ما تم انجازه من عمل مشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لخدمة الوطن والمواطن سواء ما يتعلق منه بمناقشة مشاريع القوانين التي تم اقرارها أو ما يتعلق بعمل الوزارات وخططها المستقبلية والعاجلة للتعامل مع تداعيات الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية منذ أكثر من 4 سنوات وتلقي بظلالها السلبية على حياة المواطن ومعيشته اليومية .

ووصف اللحام العمل التشريعي بالنشط جدا خلال السنوات الثلاث الماضية حيث تم اقرار العديد من القوانين والتشريعات التي تؤسس لقاعدة تشريعية متطورة في سورية تساعد في تطوير منظومة العمل التنفيذي الذي تقوم به الحكومة على مستوى الوزارات والمؤسسات الخدمية وغيرها وقال نطمح إلى مزيد من العمل التشريعي بما يواكب متطلبات العصر والمرحلة التي تعيشها البلاد .

اللحام: تطوير أساليب العمل الوطني الاجتماعي والانسانــي

وأكد اللحام ضرورة تطوير أساليب العمل الوطني الاجتماعي والانساني لمجلس الشعب وأعضائه بشكل يزيد من قدرة المؤسسة التشريعية على التواصل الدائم مع المواطنين في كل مواقع العمل ومعرفة همومهم ومشاكلهم وتطوير عمل لجنة المصالحة الوطنية التي تعمل مع الجهات المعنية على المستوى الرسمي والاهلي من أجل لم الشمل وبلسمة الجراح واطلاق الحوار بين أبناء الوطن بمختلف أطيافهم وانتماءاتهم السياسية وتشجيعهم على الانخراط في الحوار الوطني من أجل سورية المستقبل التي تحتضن جميع أبنائها.

وقال اللحام ان الشراكة التي نعمل بها مع السلطة التنفيذية في مجال العمل الرقابي هي اطار عمل جيد ينبغي تطويره والاستفادة من تجربة السنوات الاربع الماضية لتجاوز العقبات وايجاد الحلول الممكنة للقضايا التي تؤثر في حياة المواطن وبالتالي تعزيز صمود السوريين مؤكدا أن ما كان يخطط له أعداء سورية فشل والايام القادمة ستثبت ذلك وأن الحرب الإرهابية الدولية في طريقها إلى الاندحار رغم التصعيد وزيادة التسليح والتمويل وتمرير المرتزقة التكفيريين إلى سورية بفضل بطولات الجيش العربي السوري الذي يسطر نجاحات باهرة في قهر الإرهاب بمختلف ساحات القتال .

الحلقي: تكاملية الادوار بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية

بدوره ثمن الحلقي دور أعضاء مجلس الشعب في تفعيل الجهود البرلمانية على المستوي الوطني والاقليمي والدولي وحشدها لمواجهة الفكر الإرهابي الوهابي المتطرف دفاعا عن الدولة السورية وثوابتها ومدنيتها اضافة إلى دور اللجان المنبثقة عن المجلس في متابعة ورصد الخلل والتقصير الحكومي ان وجد وتصويبه ودور لجنة المصالحة الوطنية في ترسيخ الوحدة الوطنية والعيش المشترك وانجاز مصالحات في المحافظات السورية.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية تكاملية الادوار بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية للارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي للشعب السوري ورفع مناعة الوطن أمام ما يتعرض له من تحديات مؤكدا أن سورية بقيت متماسكة لانها دولة مؤسسات تعمل بانسيابية وتكاملية وتؤدي أدوارها الوطنية رغم كل أشكال التامر والتحديات التي تحدق بها وبتوجيه واشراف مباشر من قائد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد .

وقال الحلقي ان الحرب على سورية تدخل عامها الخامس ورغم الالام ومشاهد الدم والدمار يتمسك السوريون بالتفاؤل والصمود لتحقيق غد أفضل من خلال ارادة الحياة لديهم وثقتهم اللامحدودة بالجيش العربي السوري صانع الانتصار وساحق الإرهاب مؤكدا أن الجيش يسطر أروع ملاحم البطولة والفداء رغم التصعيد الكبير والدعم اللامحدود للإرهاب من دول مثل أمريكا والغرب الاستعماري وتركيا واسرائيل والاردن وقطر والسعودية .

وشدد الحلقي على أن السلاح والرجال والمعنويات وواقع الميدان بأحسن حال والمستقبل واعد والجيش العربي السوري متماسك وقوي ويقاتل في أكثر من 500 نقطة اشتباك حفاظا على السوريين وحماية لوحدة أراضيهم مضيفا رغم بعض الانتكاسات التي حصلت مؤخرا يدرك السوريون تماما أن الحرب ليست خسارة معركة هنا وهناك والعبرة بالنتائج .

وقال الحلقي انه بتوجيه من السيد الرئيس الفريق بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة يجري الان استكمال الدراسة لاجل دفع مكافأة مالية تحت عنوان مهمة قتالية لمقاتلي الجيش العربي السوري الذين يقفون بالصفوف الامامية بالتماس مع التنظيمات الإرهابية المسلحة ومقدارها عشرة الاف ليرة سورية شهريا سنبدأ بصرفها اعتبارا من بداية الشهر القادم اضافة إلى تأمين وجبة طعام ساخنة لهؤلاء الابطال بالتوازي مع ما اتخذته الحكومة الاسبوع الماضي من زيادة الطعام لكل العاملين في الجيش والقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي والدفاع الشعبي .

وتابع: علينا اليوم أن نتوحد أكثر من أي وقت مضى ونؤازر جيشنا ونلبي نداء الواجب بالخدمة الالزامية والاحتياطية لانه الضامن الحقيقي لوحدة أراضينا وهو قادر مع حلفاء سورية في محور المقاومة على اجهاض مشروع التقسيم والاطماع المحلية والدولية .

وفيما يخص الواقع الخدمي أشار الحلقي إلى أن الحكومة تمضي بتأمين متطلبات الصمود وتعزيزها بشكل مستمر عبر تأمين مستلزمات المواطنين من مواد تموينية ومشتقات نفطية ومتطلبات خدمية وتوفير مستلزمات صمود القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي والدفاع الشعبي وتعزيز قدراتها القتالية ورفع جاهزيتها ورفدها بالكادر البشري المؤهل بالتوازي مع الالتزام باستحقاقات الشهداء وتقديم المساعدات والدعم لذويهم والاهتمام بجرحى الحرب وتشميلهم بالمنح الانتاجية المولدة للدخل وتأمين كل متطلبات علاجهم.

وبين أن الحكومة تمضي أيضا بتعزيز المصالحات المحلية وصولا إلى المصالحة الوطنية الشاملة للتغلب على المؤامرة ووقف نزيف الدم والموارد والنهوض بالواقع الاجتماعي للسوريين وتوفير حلول عملية

وملائمة للايواء وتوفير سبل العيش والتعويض على المتضررين مرحبا بالجهود الصادقة للمنظمات الدولية الانسانية الرامية إلى المساعدة في تخفيف العبء الانساني مؤكدا أن الحكومة تتحمل الجزء الاعظم من جميع المساعدات الموزعة في سورية وبحدود 70 بالمئة .

وجدد الحلقي دعوة الحكومة أبناء سورية المهجرين الذين أجبروا على مغادرتها بسبب تنامي ظاهرة الإرهاب والموجودين في دول الجوار إلى العودة لحضن الوطن وقال نحن على استعداد تام لتأمين مكان اقامتهم وتقديم العون لهم.

وأوضح أن الحكومة تسعى رغم اشتداد العقوبات الاقتصادية إلى تأمين السلع الاساسية للمواطنين وتوفير المواد التموينية عن طريق الخط الائتماني الايراني وبيعها بأسعار تقل عن أسعار السوق بنحو 10 إلى 20 بالمئة ضمن منافذ مؤسسات التدخل الايجابي بالتوازي مع تأمين مستلزمات الانتاج للفلاحين والمزارعين والمربين والاستمرار بعملية تمويل المستوردات الضرورية ومنح اجازات الاستيراد وتطوير الانتاج المحلي ودعم الصادرات وحماية الصناعة الوطنية التي شهدت حالة من التعافي وزيادة في الانتاجية.

وبين أن لجنة اعادة الاعمار تواصل جهودها لاعادة تأهيل البنى التحتية والمنشآت العامة التي أصابها الضرر نتيجة التخريب الذي تقوم به التنظيمات الإرهابية المسلحة حيث وصلت المبالغ التي صرفت على القطاع العام إلى 20.2 مليار ليرة سورية وللقطاع الخاص 13.5 مليار ليرة سورية .

وقال تتابع الحكومة تعاطيها الايجابي مع كل المبادرات العربية والدولية التي من شأنها ايجاد حل سياسي للازمة السورية وهي تعلن أمس أنها مستمرة بمتابعة الاتصالات مع المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة ستافان دي ميستورا والتمسك بمسار موسكو باللقاء بين الحكومة والمعارضات للتوصل إلى نقاط التقاء وتحديد مفاهيم المرحلة القادمة مضيفا ان الحكومة تنظر إلى المعارضة الوطنية كشريك في عملية الحوار السوري السوري الذي من شأنه الحفاظ على سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله ورفض أي تدخل خارجي في الشؤون السورية .

وأضاف ان الحكومة وبتوجيه من قائد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد تعمل على ترسيخ علاقات التعاون مع الدول الصديقة ولاسيما روسيا ودول البريكس وبيلاروس وكوريا الديمقراطية وأرمينيا وكوبا ومحور المقاومة وعلى رأسه الجمهورية الاسلامية الايرانية وحزب الله .

وختم الحلقي كلمته بالتحية لقواتنا المسلحة الباسلة والرحمة لارواح شهداء الوطن متمنيا الشفاء العاجل للجرحى.

مداخلات الأعضاء: رصف الصفوف لمواجهة الإرهاب

من جهة ثانية استمع مجلس الشعب إلى مداخلات الاعضاء التي تركزت حول قضايا خدمية واقتصادية تهم المواطنين حيث طالب عضو المجلس قاسم مطر باجراء دورة فصلية ثالثة لطلاب جامعة الفرات الذين فاتهم امتحان العملي خلال الدورة الحالية من امتحانات الجامعة كما طالب بتجديد العقود السنوية لعاملي الرقة الذين لا يوجد لهم مصدر رزق اخر .

ولفت مطر إلى أن عمال شركة كهرباء الرقة لم يتسلموا رواتبهم منذ 24 شهرا رغم المطالبات العديدة لوزير الكهرباء الذي يعد بحل مشكلتهم دائما دون جدوي كما طالب بتدخل الحكومة لتخفيض أسعار المواد الاستهلاكية خلال شهر رمضان القادم وتقديم منحة للموظفين لاعانتهم على مواجهة الغلاء.

عضو مجلس الشعب أنس الشامي طالب بارتقاء أداء الحكومة إلى مستوى الازمة ليكون موازيا لحجم الشهداء والام المواطن السوري متوجها بالسؤال لاعضاء الحكومة هل أنتم راضون عن أنفسكم ومؤكدا على ضرورة رص الصفوف لمواجهة التنظيمات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة.

واشار الشامي إلى أن حلب تعاني مرتين مرة من أدعياء الحرية وتتار الزمان والدواعش ومرة من بعض الفاسدين في مواقع المسؤولية .

من جهته نوه عضو المجلس حامد الجاسم ببطولات الجيش والقوات المسلحة الذين يسجلون يوميا ملاحم في حب الوطن كان اخرها دحر إرهابيي تنظيم داعش الإرهابي من محافظة الحسكة اضافة إلى الجهود التي بذلتها قوى الامن الداخلي في ضبط مروجي المخدرات في اكثر من محافظة.

وطالب الجاسم بمحاسبة المسؤولين عن زراعة الكمون في بعض الاراضي الزراعية بالحسكة وبالتالي القضاء على نحو 50 الف دونم على حساب حبوب القمح التي تؤمن رغيف الخبز للمواطنين الامر الذي أثر ايضا على تنفيذ الخطة الزراعية المقررة مشددا على ضرورة العمل على تحسين نوعية رغيف الخبز ولو عن طريق زيادة سعر هذه المادة .

وأشار الجاسم إلى ضرورة الاسراع بصرف تعويضات المواطنين عن الاضرار التي لحقت بممتلكاتهم الخاصة نتيجة الازمة التي تمر بها سورية وحل مشكلة الموظفين الذين تم فصلهم دون وجه حق.

من جهته قال عضو مجلس الشعب محسن غازي كلنا نعلم ان مشروع استهداف الدولة السورية قلل من امكانياتها ومواردها لكن المشكلة الان هي في ادارة هذه الموارد على قلتها فهناك بازار لاستغلال الدولة والمواطن على حد سواء مشيرا إلى انتشار بعض الامراض الناجمة عن وضع مكبات القمامة بين البيوت داخل بعض القرى وخاصة في منطقة الغاب واریاف سلمية ومصياف.

ودعا غازي إلى تامين وسائل نقل جماعي للموظفين في قرى حماة لكونهم يدفعون 80 بالمئة من رواتبهم الشهرية على اجور النقل اضافة إلى تأمين مياه الشرب لبعض القرى العطشى في منطقة الغاب وخاصة الجيد والرصيف والعزيزية والسكري بالرغم من غزارة الينابيع الطبيعية الموجودة هناك دون استغلال مطالبا بالاسراع بحفر بعض الابار في قرى عين سليمو ومرداش والبحصة وسهل الغاب.

ولفت إلى اهمية احداث مخبز إلي في منطقة الغاب وتامين حاجة عشرات الالاف من المواطنين الذين يقطعون عشرات الكيلومترات لتأمين حاجتهم من مادة الخبز اضافة إلى احداث مشفى في بلدتي شطحة وجورين وترفيق سيارات نقل البضائع على الطرقات العامة منعا لاستغلال اصحابها من قبل ضعاف النفوس.

من جهته أوضح عضو المجلس حمود خير أن التضخم في سورية وصل إلى مرحلة التضخم الهدام الذي يسعى إلى افشال الاقتصاد وان القدرة الشرائية اصبحت في حالة ضعف بسبب ضعف الهيكلية الاقتصادية مشيرا إلى ازدياد حالات مخالفات البناء وضرورة تشكيل لجان جوالة مختصة في المحافظات الامنة ومراقبة هذه المخالفات عن كثب وتطبيق نظام الضابطة العمرانية ومحاسبة الفاسدين في هذا الاطار.

وطالب عضو المجلس عامر قباني بافتتاح قسم للدراسات العليا في الجامعات الخاصة او السماح لطلاب هذه الجامعات باكمال دراساتهم العليا في الجامعات الحكومية ومعاملتهم كنظرائهم في التعليم العادي مشيرا إلى ضرورة معالجة مشكلة طلاب كلية الحقوق الذين منحوا درجة الصفر ظلما بعد تغيير قاعاتهم الامتحانية بناء على طلب احد المراقبين.

بدورها طالبت عضو المجلس هناء السيد بتأمين مستلزمات صمود المواطنين في محافظة القنيطرة في ظل الهجمة الشرسة التي تشن عليها وزيادة حصة المحافظة من المحروقات داعية إلى محاسبة كبار التجار الذين يعملون على ادخال مواد مهربة وعدم الاكتفاء بمصادرة هذه المواد من صغار التجار.

وأشار عضو المجلس مجيب الدندن إلى ضرورة معالجة اوضاع اكثر من 700 الف شاب متخلفين عن خدمة العلم والخدمة الاحتياطية تحت سقف القانون وزيادة رواتب العاملين في الجيش والقوات المسلحة موضحا ان محاربة الفساد لا تتم من خلال فصل العاملين البسطاء بموجب قرارات كيدية وانما عن طريق محاسبة المسؤولين عن الفساد الذين يتاجرون بدماء الشعب السوري مؤكدا ان سورية تنتصر بالافعال الجادة وليس بقرارات لا تطبق .

من جهته طالب عضو المجلس برهان عبد الوهاب بضرورة تعزيز صمود المواطنين في مدينة دير الزور الذين يعانون من ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والتموينية وتأمين مستلزمات العمل في مشفى الأسد بالمدينة وتخصيص دورة امتحانية اضافية لطلاب الشهادتين الاعدادية والثانوية والجامعات ليتمكنوا من تقديم امتحاناتهم.

بدوره أكد عضو المجلس نضال فتيح أهمية دعم جهود المصالحة الوطنية في جميع المناطق لدورها المهم في مساندة العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش العربي السوري مطالبا بضرورة تأمين بناء لكلية الاداب في مدينة درعا وتزويده بموظفين وكادر تدريسي لمتابعة العملية التعليمية في الكليات الموجودة بالمدينة وتخصيصها بعدد من سيارات الاسعاف.

عضو مجلس الشعب زاهر اليوسفي طالب وزير التعليم العالي بقرار يسمح لطلاب الجامعات الموجودة في مناطق غير امنة بأن يتمكنوا من تقديم امتحانات المواد غير المتماثلة في الجامعات الحكومية الأخرى أسوة بالمواد المتماثلة بينما طالب وزير الادارة المحلية بالسماح لموظفي المديريات التابعة للوزارة في محافظة ادلب بأن يقبضوا رواتبهم من محافظة حماة.

كما توجه اليوسفي بالسؤال إلى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول امكانية عودة رغيف الخبز إلى رونقه لتجنيب المواطنين الاثار السلبية للخميرة وطالب وزير المالية بمراقبة دوائر ومديريات الوزارة للحد من الفساد.

بدوره تحدث عضو المجلس فواز نصور عن معاناة نحو 100 معلم ومعلمة اعتبروا بحكم المستقيلين نتيجة اضطرارهم للهرب من الموت جراء الإرهاب الذي دخل إلى مناطقهم فانقطعوا عن عملهم لفترة من الزمن متوجها إلى الحكومة لحل مشكلتهم.

وطالب نصور باعادة النظر في مجموعة من القضايا أهمها أوضاع الشهداء المدنيين وتوظيف إخوة الشهداء وجدولة القروض المتعثرة واعطاء فرصة لاصحابها لتسديد ما عليهم ولاسيما في محافظات دمشق واللاذقية وطرطوس اضافة إلى مساعدة المزارعين على تسديد قروضهم من خلال تاجيلها إلى العام القادم واعادة النظر برواتب العسكريين وبأسعار الاراضي في المنطقة الصناعية بمحافظة اللاذقية.

من جهته قال عضو المجلس وائل ملحم ان وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لم تأخذ دورها الحقيقي حتى الان في ظل فلتان اسعار السلع في الاسواق وربطها من قبل ضعاف النفوس بسعر صرف الدولار اضافة إلى مراقبة اسعار الماكولات في المطاعم من قبل وزارة السياحة .

إدارة الإمكانات الموجودة بالشكل الأمثل

من جانبه دعا عضو المجلس يوسف محمود أسعد الحكومة إلى ادارة الامكانات الموجودة بالشكل الامثل وأن تكون قراراتها شفافة بحيث تدرس منعكساتها على المواطنين ومحاسبة المقصرين والفاسدين.

وطالب عضو المجلس محمد بخيت باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع استخدام مياه الصرف الصحي في سقاية المزروعات والخضار وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين واعادة فتح فرع المصرف التجاري في جديدة عرطوز بريف دمشق لكونه يخدم نحو 200 الف مواطن والاسراع بانجاز مشفى قطنا الحكومي ومعالجة ظاهرة التسول في المدن والارياف مؤكدا أهمية تشديد الرقابة التموينية على الاسواق واتخاذ اجراءات عملية ورادعة بحق المتلاعبين بالاسعار والفاسدين الموجودين في عدد من المفاصل الادارية والتنفيذية.

عضو المجلس شريف شحادة توجه إلى وزير التربية بالسؤال حول جدوى قرار اجراء سبر معلومات بمواد الصفين العاشر والحادي عشر للطلاب الاحرار الراغبين بالتقدم لامتحان الشهادة الثانوية العامة معتبرا أنه يعوق طموحات الكثيرين في اكمال تعليمهم.

بدورها نوهت عضو المجلس كاترين ديب باجراءات الحكومة لتسويق موسم الحبوب في محافظة الحسكة مشيرة إلى أخطاء شابت هذه الاجراءات كما طالبت بحل مشكلة 760 مهندسا تضمنهم قرار مجلس الوزراء بالفرز لكنهم عاطلون عن العمل حتى أمس نتيجة الالية التي اعتمدتها الحكومة في الفرز والتي تقوم على أن يتم وفق الحاجة الفعلية لكنها لم تحدد بشكل حقيقي فبقى هؤلاء دون عمل .

وأكدت ديب ضرورة تعميم فكرة مدارس أبناء الشهداء على المحافظات كافة ووضع حد لظاهرة السوق السوداء واحتكار السلع من قبل بعض التجار عبر تأمين السلع من قبل الحكومة بشكل يغطي الطلب عليها مشيرة إلى ما سببه قرار حصر تسليم بطاقات الصراف الالي لاصحاب العلاقة من مشكلات للمتقاعدين مطالبة بأن يقتصر القرار على الموظفين القائمين على رأس عملهم فقط .

من جهته طالب عضو المجلس بطرس مرجانة بايجاد حلول عملية لمشكلة مياه الشرب في مدينة حلب وصيانة الطريق الواصلة بين خناصر واثريا وفقا للمواصفات الفنية المناسبة لكونها الطريق الحيوي والشريان الوحيد للمدينة لافتا إلى أن توزيع مادة المازوت في المدينة خلال الموسم الماضي كان بمثابة ذر للرماد في العيون .

وطالب مرجانة بايلاء مدينة الشيخ نجار الصناعية الاهتمام الكافي بعد تعرض المعامل الموجودة فيها للسرقة ما ادى إلى تقلص عدد المعامل من 400 معمل تم تأهيلها مؤخرا إلى 125 معملا.

من جهته طالب عضو المجلس عمار الأسد بحل مشكلة ايقاف رواتب العمال المخطوفين من عناصر الجمارك والمكافحة والمدرسين والموظفين المدنيين لكونه يرهق أهاليهم وتوظيف أحد ابناء العمال الشهداء وتامين وظائف للجرحى المدنيين وخاصة من عمال الدولة اضافة إلى المحافظة على حقوق العاملين بعقود سنوية في حال تم التحاقهم بالخدمة العسكرية الالزامية او الاحتياطية.

وتساءل عن الطريقة التي تم وفقها فرز نسبة معينة من المهندسين مؤخرا وابعاد آخرين مطالبا بانصاف هذه الشريحة للاستفادة من قدراتهم وخاصة في مرحلة اعادة الاعمار داعيا إلى تعديل المرسوم رقم 5 المتعلق بتمثيل المهندسين في اللجنة الاقليمية للاستفادة من خبراتهم المهنية لانهم سيشكلون قيمة مضافة في عمل هذه اللجان بمجالات التخطيط العمراني بالمحافظات.

كما طالب بتفعيل المرسوم 15 المتعلق بشركات التطوير العقاري في ظل وجود أراض جرداء يتم الاعتداء عليها من قبل ضعاف النفوس الامر الذي يفترض تطويرها من خلال اقامة مبان حكومية وسكنية وادارية والاسراع بانجاز المخطط التنفيذي لمدينة اللاذقية لمنع هذه التعديات اضافة إلى تعديل الفقرة 6 من قانون تنظيم الجامعات بحيث تتيح امكانية تعيين أعضاء اللجنة الفنية في الجامعات كأعضاء هيئة تدريسية دون مسابقات.

من جهته دعا عضو المجلس محمد خير الماشي إلى المعاملة بالمثل على الحدود السورية اللبنانية نظرا لما يعانيه المواطنون السوريون عند دخولهم إلى الاراضي اللبنانية واعادة النظر بقرار فصل العاملين الذين يتغيبون عن دوامهم في وظائفهم لمدة تزيد على 15 يوما وخاصة ان غياب الكثير منهم يكون قسريا في ظل ظروف الازمة الراهنة مشيرا إلى ضرروة ابعاد الدولار عن السلع والمواد الغذائية وخاصة الخضار والفواكه .

وأشار عضو المجلس فيصل الخوري إلى ضرورة نجاح المصالحة الوطنية في محافظة درعا في حين لفت عضو المجلس جمال رابعة إلى ان المواطن يتساءل يوميا عن التصريحات التي اطلقها بعض المسؤولين حول مكافحة الفساد ومحاربة مستغلي الازمة ولم تطبق على ارض الواقع داعيا إلى تشكيل حكومة تكنوقراط وكفاءات فالوقت الذي نمر فيه حساس لا مكان فيه للاخطاء وصولا إلى اعلى جودة في الاداء .

واوضح عضو المجلس بلال ديب ان الفلاحين في سهل الغاب لن يتمكنوا من جني محصول القمح هذا العام ما لم يتم القيام بجهود كبيرة في تلك المنطقة داعيا إلى ضبط عملية توزيع المساعدات الاغاثية ومحاسبة الفاسدين في هذا الملف ووضع الية صحيحة ودقيقة لمنع بعض المتنفذين من تحقيق منافع شخصية.

ورأى عضو المجلس محمود بلال أن الحكومة كانت مقصرة في التعاطي مع الكثير من الملفات والاكتفاء بالوعود وان محاربة الفساد مازال عنوانا فقط وهو يقتصر على صغار الفاسدين مطالبا بضرورة ايلاء العناية اللازمة للجرحى وضمان عيشهم بكرامة دون صدقة كما دعا إلى الاسراع باصدار قوانين الاستملاك والوظيفة العامة ومكافحة الفساد ومجلس الدولة.

من جهته دعا العضو أحمد قباني إلى ضرورة التدقيق بالبطاقات الشخصية التي يتم تزويرها بمدينة ادلب وعدم التوقيف لمجرد الشبهة مؤكدا أهمية العمل على ايجاد آليات لحفظ حقوق الملكيات للمواطنين وتوثيق الوكالات العامة والخاصة والكاتب بالعدل بشكل الكتروني ومؤتمت.

من جانبه تساءل عضو المجلس معن عساف عن دور وزارة الاعلام وقيامها بواجبها بشكل كامل في ظل الازمة في مجال توعية الاجيال الناشئة على التمييز بين الفكر المنحرف والمتطرف والتكفيري ومحاربة الثقافات الغريبة التي تغزو البلاد والاجراءات المتخذة.

وانتقد عساف دور وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك التائهتين خلال الازمة في ظل غلاء الاسعار الذي خلفه ارتفاع سعر صرف الدولار وعدم تناسبها مع الدخل داعيا إلى اعادة النظر بعمل مديرية الاوقاف في مدينة حلب.

وفي معرض رده على تساؤلات واستفسارات أعضاء المجلس أشار الدكتور الحلقي إلى أن الحكومة تسعى جاهدة إلى الارتقاء بادائها إلى مستوى صمود الشعب السوري وجيشه الباسل وتسخير جميع الامكانيات والموارد على محدوديتها لتامين جميع متطلبات المواطنين الاساسية موضحا ان الحكومة تسخر أغلب مقدراتها لتأمين المجهود الحربي المتنامي والمتصاعد في ظل استمرار هذه الحرب الشرسة ضد وطننا.

وبين رئيس مجلس الوزراء ان الحكومة ومنذ بداية الازمة في سورية لم تتخل يوما عن تامين رواتب الموظفين العاملين منهم او المتقاعدين وان حدث اي تقصير او خلل في بعض المحافظات كالرقة وادلب سببه بعض الاجراءات الادارية وهذا الامر لا يعكس عجز الحكومة عن تامين متطلبات مواطنيها مبينا ان اللجنة العليا للاغاثة تؤمن جاهدة المساعدات الغذائية والانسانية لاكثر من 6ر2 ملايين مواطن داخل سورية اضافة إلى تزويد نحو 527 مركز اقامة مؤقتة بكل ما يحتاجه من غذاء ودواء وكساء.

واكد سعي الحكومة إلى المحافظة على مستوي مقبول لاسعار السلع والمواد الغذائية في سبيل تحسين الوضع المعيشي للمواطنين بالرغم من الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري وارتفاع التكاليف وتذبذب سعر صرف الليرة مبينا ان الحكومة نجحت في خفض اسعار المواد المرتبطة بالقطع الاجنبي إلى نحو 20 بالمئة في بعض الحالات في حين خفضت سعر الخضار والفواكه إلى نسبة تتراوح بين 100 و 200 بالمئة.

واوضح الدكتور الحلقي ان الحكومة السورية تتلقى دعما لا محدودا من القيادة والشعب الايراني الصديق عبر الخطوط الائتمانية الحالية او أخرى جديدة لاستجرار المحروقات والسلع والمواد الغذائية موضحا ان جميع احتياجات سورية من المشتقات النفطية اللازمة لعمل المصافي يتم تأمينها من ايران بفعل المتابعة الحثيثة للفريق الاقتصادي المختص من قبل البلدين كاشفا في الوقت ذاته عن ان الاسبوع القادم سيشهد تواترا منتظما لناقلات النفط التي تم الاتفاق عليها مؤخرا بين الجانبين وانه اعتبارا من نهاية شهر آب القادم ستتم تلبية طلبات المواطنين من مادة المازوت.

ولفت الحلقي إلى ان شحنة القمح المقدمة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والشعب الروسي الصديق بدأت تصل تباعا إلى الموانئ السورية وهي في طريقها إلى المحافظات السورية كافة.

وأشار إلى وجود خطة لادارة الطلب على المياه أعدتها وزارة الموارد المائية بتكلفة 16 مليار ليرة ستبدأ الحكومة بتطبيقها بدءا من محافظة حلب حيث سيتم حفر 130 بئرا جديدة واعادة تاهيل 100 بئر أخرى وتخصيص خزانات مياه في عدد من المناطق بسعات كبيرة تصل إلى 4000 متر مكعب اضافة إلى حفر ابار اسعافية في ريف حماة لافتا إلى عدم وجود مشاكل في تامين الدواء لحلب فجميع مستلزمات الاسعاف والادوية الوقائية والامراض المزمنة متوافرة.

واوضح رئيس الحكومة ان زيادة استخراج النخالة إلى نسبة 95 بالمئة وفرت على الحكومة نحو 700 طن من القمح يوميا مؤكدا جودة رغيف الخبز وتحقيقه للمواصفات القياسية السورية والعالمية بعد اجراء العديد من التجارب الناجحة.

وأشار إلى استيعاب نحو 80 بالمئة من خريجي الكليات الهندسية في مؤسسات الدولة المختلفة موضحا ان المديرية العامة للجمارك تعمل على ضبط التدفق غير النظامي للسلع التي تشكل ضررا على الصناعة الوطنية في ظل انفلات الحدود مع بعض دول الجوار وتذبذب سعر صرف الليرة السورية اضافة إلى قيامها بجولات تفتيشية على بعض الاسواق التي يتوقع وجود مواد مهربة فيها مبينا في الوقت ذاته ان ايرادات الجمارك وصلت حتى نهاية شهر ايار الماضي إلى 39 مليار ليرة.

وفي مجال مكافحة الفساد أكد الدكتور الحلقي ان الحكومة لن تتوانى عن محاسبة اي شخص مهما كان سلمه الوظيفي مشيرا إلى ان عدد المصروفين من الخدمة وصل حتى الان إلى نحو 9332 موظفا تمت اعادة عدد منهم بعد تقديمهم طلبات تظلم ودراستها من قبل لجنة القانون 137 المشكلة لهذه الغاية.

واحال المجلس اسئلة الاعضاء الخطية إلى مراجعها المختصة عن طريق رئاسة مجلس الوزراء.

ورفعت الجلسة إلى الساعة الثانية عشرة من اليوم الثلاثاء.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية